فصل في المحرمات

رجل لاط ابنة امرأة هل يحرم عليه امرأته فان المس والنظر لا يوجبان حرمة المصاهرة اذا لم يتصل به الانزال الا انه اذا انزل خرج من ان يكون سببا لحرمة البعضية وهذا الفصل وان لم يذكر عن المس لكن اتصل الانزال دلان الفعل في هذا المحل لا يوجب حرمة لانه ليس بمحل للولد والمس فلا يكون سببا للثبوت لحرمة وحقيقة الفقه ما ذكرنا وهو ان المس انما يوجب الحرمة لكونه سببا لحرمة البعضية واذا انتصل الانزال خرج فان يكون سببا بكذا ذكره وهو الصحيح وفيها القول فيه الشيخ علي البزدوي والشيخ الامام شمس الائمة السرخسي

شرح الزيادات

لو زوجت المطلقة نفسها بغير كفو دخل بها الاجل الاول — ابن الهمام واوائل باب الاولياء والكفاءة

ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم على اصوله ولا على فروع المفعول به وابنته وكذا لو لاط الرجل امرأة لا يحرم عليه امها وبنتها — فاتيحا في باب المحرمات

والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة بالمس بخلاف الصحيح حتى لو تزوج امرأة بغير شهود فمس بنتها او امها او ابنها او ابوها او قبلها بشهوة لا تحرم امرأته عليه وكذا لو تزوج امرأة بغير شهود فمس بنتها او امها او ابنها او ابوها او قبلها بشهوة لا تحرم امرأته عليه وكذا لو تزوج امرأة بغير شهود فمس بنتها او امها او ابنها او ابوها او قبلها بشهوة لا تحرم امرأته عليه — قرأته على شيخنا من كتاب النكاح

المحرمات بالرضاع اثنتي عشرة الام والجدة من قبل الام والاب وان علت والبنت وبنت الولد وان سفلت وبنت المرأة اذا ارضعته من ابنه وابن ابنه وان سفلا والاخت وبنت الاخت وبنت الاخ والخالة والعمة وام الابن وام الاب سواء كانت هذه الوقائع بنحو النسب او نحو الرضاع واخت ابنته من الرضاع يجوز له ان يتزوجها وكل صبية اذا اجتمعا في ثدي واحد لا يجوز له ان يتزوجها — قرأته الفقيه على الرضيع

والمختار في حد الصغيرة ان تكون بنت تسع فما دونها وجب الحط والا فبنت سبع فما دونها والمرجوعة واذا بلغ السن قال نهاية متجهة في بنتي المرجوعة — برأته بتمامه على الفصول الثلاثة

وان يوجب حرمة المصاهرة وكذا المس بشهوة من احد الجانبين — برأته بالمحرمات

ثم حرمة المصاهرة عبارة عن ثبوت حرمات اربعة الموطوءة على ابيه والواطئ وان علوا وعلى ابنها والواطئ وان سفلوا وحرمة اصحابها وان علون وحرمة بناتها عليه وان سفلت

غاية البيان

ولو اشترى جارية فوطيها ثم اشترى ابنها كان له ان يطأ الاب ويكره له ان يطأ الابن بعد ذلك ما لم يحرم فرج الاب على نفسه وتحريمها ان يزوجها او يبيعها او يخرج عن ملكه اما خروجها الى بيت او صدقة او كتابة وروى عن ابي يوسف انه قال يكره له ان يطأ الابن ما لم يزوج الاب

فصلت بالحبر

ثم المفتى به في المسألة ان ثبوت حرمة المصاهرة بجميع الفساد ينبغي ان يكون كالنكاح الفاسد وهو الصحيح

وحرم الموطوءة على اصول الواطئ وفروعه ولا تحرم اصولها وفروعها على ابن الواطئ وابيه بخلاف ما ذكر في الجامع

وذكر الظهيرية اصلا مضبوطا فقال كل محرم الموطوءة على اصول الواطئ وفروعه وكل محرم على الواطئ اصولها وفروعها وكذلك النظر الى داخل الفرج بشهوة والمس بشهوة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)